مآلات التيارات السلفية ما بعد الثورة المصرية

ماهر فرغلى

مدخل

لم يكن فوز السلفيين بعدد كبير من المقاعد البرلمانية مفاجأة لكثير من المراقبين لشأن الإسلام السياسى، نظرًا لفاعلية السلفيين التى بلغت مداها قبل الثورة وبعدها، ولم يكن تواجدهم السياسى الفعال فى العمل السياسى والحزبى رغم أن بنيتهم الفكرية ما زالت تحمل أفكار الرفض والتحريم، إلا دلالة على أن هناك إعادة تشكيل جديد لمرحلة أخرى، قد تتبعها مراحل، وفى هذه الدراسة نتطلع إلى ذلك، وإلى تلك التوقعات والمآلات التى يمكن أن يكونوا عليها، بعد تلك الخبرات المتراكمة التى حصَّلوها من خلال تفاعلهم البرلمانى، أو من خلال الممارسات والتحالفات السياسية بينهم وبين الجماعات السياسية والمدارس الفكرية المختلفة، وهل يمكن أن يؤدى ذلك إلى سلفية ديناميكية مرنة تستطيع مواجهة الصدمات السياسية، أو يوجد سلفية قد تحل وتتوازى مع التقليدية القديمة، وتؤدى إلى إعادة هيكلة أو تطوير التيار السلفى على سبيل العموم، وتكون المآلات النهائية للسلفية المصرية.

وما يعنينا هنا هو تلك المآلات التى ستنتهى إليها مواقف السلفيين وأفكارهم وأطرهم التنظيمية المؤسساتية أو الفكرية، وما يمكن أن يتمثل فى التداخل بين الثوابت والمتغيرات، أو بين الكيانات الجديدة والكيانات القديمة.

سطوة الأيديولوجية

حينما تصارع السلفيون مع جملة من الإشكاليات الفكرية والمنهجية والأيديولوجية التى يؤمنون بها والتى تجزم بحرمة كل أشكال العمل السياسى القائم على منازعة ولاة الأمور حقوقهم، والرفض لمفردات العمل السياسى من الديمقراطية والانتخابات، والحزبية، وخرجوا بأكثر من تشكيل حزبى، ونسوا تلك الأيديولوجية، دون أن يعالجوا الوضعية، أو يعترفوا بخطأ ما كانوا يعتقدون، وأخذوا يقدمون التبريرات على الأسباب القديمة لعدم ممارستهم للعمل السياسى، ثم خاضوا غمار العمل السياسى والحزبى، رغم أن بنيتهم الفكرية ما زالت تحمل أفكار الرفض والتحريم، فإن ذلك تسبب بإشكالية كبرى للتيار السلفى؛ لأن التيارات السلفية جنحت إلى رسم خرائط سلوكياتها وسياستها بعد الثورة، على قاعدة العمل السياسى، رغم أنهم كانوا يؤمنون ـ بحسب ما يرى ياسر برهامى ـ أن معطيات هذه اللعبة فى ضوء موازين القوى المعاصرة عالميًّا وإقليميًّا وداخليًّا لا تسمح بالمشاركة إلا بالتنازل عن عقائد ومبادئ وقيم لا يرضى بها أحدٌ من أهل السنة أن يضحى بها فى سبيل الحصول على كسب وقتى، أو وضع سياسى، أو إثبات الوجود على الساحة.

كما كانوا يرون ما كان عبد المنعم الشحات يراه بأن مشاركة الإخوان السياسية جعلتهم يدفعون ثمنًا باهظًا بسبب خوضهم غمار السياسة والدخول فى لعبة الديمقراطية، حيث قدموا ـ برأيه ـ تنازلات للاندماج فى هذه اللعبة، منها الاعتراف الضمنى بالوصاية الأمريكية على التجربة الديمقراطية فى مصر، والتحالف مع الأحزاب العلمانية المخالفة للشريعة الإسلامية[1].

وإلى الآن لم تضع المدارس السلفية أدبيات جديدة تبيح وتدلل على صحة ما تفعل، وما صدر لم يعدو كونه تبريرًا غير مقنع بأن الظروف المحيطة تغيرت، وأن السلفيين يمكنهم أن يخدموا الإسلام من خلال البرلمان، ومن هنا تكمن خطورة سطوة

١ـ راجع موقع أنا السلفى:

http://www.anasalafy.com/pageother.php?catsmktba=1642

الأيديولوجية القديمة، لعدم وجود أطر واضحة لهذه المسألة، مما يؤدى إلى مزيد من التصرفات الفردية الكثيرة من أتباعها، وإلى مزيد من الائتلافات والانقسامات التى ستنتج نظير التشدد فى أيدلوجية التحريم، أو نظير أيدلوجية الإباحة والممارسة، فى مقابل المتطلبات الجديدة المتوالية التى ستصطدم بسطوة الصيغ الأيديولوجية القديمة لمشايخ السلفيين، الذين هيمنوا على الأدبيات الكاملة للتيار السلفى، وهيمنوا على وعى التنظيم بالكامل، وبدأوا بالفعل ينتقدون ما يدور من ممارسات فعلية لأحزابهم التى نزلت إلى أرض الواقع وبدأت التغيير، وستستمر فى هذا الشأن مهما كانت هذه السطوة، مما سيكون له تأثيرات على المستقبل السلفى، والمآلات السلفية فى الآونة القريبة.

السياسى والأيديولوجى

نظرًا لفاعلية التيار السلفى، التى وصلت لأقصى مستوياتها من الانتشار والمد قبل ثورة يناير، بسبب السماح له بالتمدد فى المجتمع على حساب التيارات الأخرى على اعتبار أنه أقل حدة فى المواجهة للأنظمة، واستغلال السلفيين لهذا الأمر للانتشار الأرضى والفضائى والرقمى على الإنترنت، واستغلال الجموع السلفية الباقية العمل الشعبى، والعمل الاجتماعى العام القائم على التلاحم مع أطياف الشعب، واستغلال هوامش الفقر العام الذى يمر بالمجتمع، وحل المشكلات المستعصية للناس، فى وقت كان يشهد ـ وما يزال ـ غياب الدولة وأطياف العمل الحزبى الأخرى عن هذا الأمر، فإن التيار حاز على نسبة معقولة من المقاعد فى أول انتخابات برلمانية بعد الثورة، استنادًا إلى فشل التيار الجهادى فى التسعينيات، واعتمادًا على جماهيرية معقولة حازها عبر الوسائل التقليدية الدعوية، كالمساجد واللقاءات والمؤتمرات.

وبشكل عام اعتمد التيار السلفى على تنوع الأشكال دون اختلاف فى الخصائص العامة، وعدم وجود إطار مرجعى واحد لهم، وخلط بين الجماعى والحزبى، وفقهية تراثية واحدة تقريبًا، قائمة على أساليب وطرق العمل الدعوى بناءً على قرار فردى

يتبع بشكل كبير شخوصًا من مشايخ السلفيين، الذين ساهموا فيما بعد بعقليتهم الأيديولوجية فى تشكيل الواقع الحقيقى للأيام السلفية بعد الثورة المصرية.

وبشكل جازم كان التيار السلفى يعتمد على خطاب سلفى قائم على الناحية العلمية التراثية، وارتكز على بعض المظاهر الدينية بالدرجة الأولى، وفى الوقت نفسه كان خطابًا أخلاقيًّا أكثر منه أى شىء آخر، وعلى هذا حاز السلفيون الأصوات الجماهيرية، لأسباب تتعلق بتغيير النظام وتوجيهه إلى الناحية الإسلامية، على حساب أنه إذا لم يفعل ذلك لن يفعله غيره، وكان هذا تحدٍّ يضاف إلى تحديات أخرى تتعلق كلها بأسلمة الدولة ودستورها، ولهذا السبب رشح حازم أبو إسماعيل نفسه للرئاسة، وفى السياق نفسه أعلن مجلس شورى العلماء التابع للسلفيين دعمه لأبو إسماعيل، وأعلن حزب الأصالة التأييد، حتى أقيل الرجل من العملية برمتها.

الإشكال الكبير أن التيار السلفى ظن أنه بهذا الاتجاه سيحقق المعادلة الصعبة وهى الأمن والاقتصاد والسياسة فى آن واحد مع التسارع فى أسلمة الدولة، وبدا من خلال الممارسات السياسية أنه يضع فى حساباته الجماهير التى تنتظر الوعود بالدولة الإسلامية، والتى تراقب الممارسات الحزبية السلفية، حتى بدت أعماله ارتجالية وغير مؤصلة فى كثير من الأحيان، وتفتقر إلى الكثير من آليات العمل السياسى الممنهج والواعى، إذا نظرنا إلى المناقشات البرلمانية، أو إذا تتبعنا مشاريع القوانين التى قام بها خلال الأيام الفائتة، وعلى هذا فإنه من المرجح أن لا يحوز على العدد الجماهيرى نفسه فى أى انتخابات مقبلة.

ملامح السلفيين لا جديد بعدُ

لم تطرأ تحولات تذكر على ملامح السلفيين وأفكارهم ويكون لها تأثير على انتماءاتهم، ومآلاتهم، سوى التحول للعمل السياسى بعد عقود من الرفض والتحريم، فمن المسلَّم به أن التمسُّك بالثوابت من المفاهيم الأولية التى يربِّى السلفيون أتباعهم عليها، وتلك فى الحقيقة من أبرز مميزات السلفيين، ولكن المشكلة أنَّ ملامح السلفيين

تندرج تحت مسمى «الثوابت الخاصة» لكلِّ جماعة أو اتجاه رغم أنها ملامح عامة، لكن قدسية الشيخ لدى التيارات السلفية يزيد من معدلات التحول وتبديل الآراء والمواقف، استنادًا إلى أن عمليات التحول فى غالبيتها تغيِّر فى الموقف من هذه «الثوابت الخاصة»، وليس ثوابت الدين أو ثوابت المنهج السلفى بصورة عامة.

وفى نقاط موجزة سنجد أن أهم الملامح العامة تتلخص فى التالى:

- الاهتمام بالعلم والدراسة وبالأخص فى الفقه والحديث واكتشاف خبرات السلف ودلالتها، وفرض تقييم هذه الدلالة.
- اعتبار أن شرعية وجود الحركة هى مفهوم الاتصال بالناس ونشر الدعوة، وأن شرعية السلطة الحاكمة كذلك ستستمد من نشرها للإسلام وممارستها لذلك وإلا اعتبرت سلطة غير شرعية مقصرة فى حق الدين.
- النظرة إلى الحياة الدنيوية بأنها معاناة وأن الإنسان سيدخل فى امتحان عسير لإثبات قدرته على أنه مؤمن. وعلى هذا النوع، فإن ممارسة الحكم نوع من الاختبار ومحنة والخضوع للحاكم الظالم محنة كذلك، وبما أن السلطة ضرورة وحقوق ورغم أنها تنبع من مفهوم الطاعة إلا أنه لا طاعة لما هو مخالف للتقاليد الدينية، ولكن أهم شئ هو الصبر وعدم الخروج على الحاكم الظالم اقتداءً بما فعله العلماء والثابت عنهم فى القرون الأولى مع الأمراء والحكام.
- التيارات السلفية لا تقبل إلا أن تكون مؤسسة على سيادة مبدأ الأخلاق وقيم السلف ومبادئهم حتى فى النموذج السياسى للدولة، فتنظر له الحركة إلى أن ما ينطبق على المواطن ينطبق على الحاكم وإن اختلفنا فى هذه النظرة سنختلف فقط فى الإفراط، الذى أدى إلى استدعاء تاريخ الثورات والخروج على الحكام منذ عهد ابن الزبير وسعيد بن جبير إلى العصر الحالى.

– اعتبار أن مقدار الاتصال بالتراث هو المقدار الذى يحدد أقرب الجماعات إلى الحق، وعلى هذا فقد درجت التقاليد على أن تنظر إلى التراث بأنه مجموعة من

النصوص المتداولة التى تركها السلف، ولكن هذا التراث كان يجب أن يفهم على أنه مرادف للتصور ونموذج من نماذج الوجود والتطور الإنسانى؛ حيث يقول الدكتور حامد عبدالله ربيع «التراث حقيقةً أكثر تعقيدًا من أن نتصور أنه يبدأ وينتهى عند مجموعة من أمهات الفكر، وكذلك فإن إحياء التراث لا يعنى مجرد بعض أمهات الفلسفة والفقة»[1].

- طرح القضايا التى عفا عليها الزمن، فقد قامت التشكيلات السلفية بطرح بعض القضايا على سبيل المثال لا الحصر قضايا الخلافات بين الفرق المختلفة كالمعتزلة والقدرية والأشاعرة... إلخ وافتعال المعارك فى مسائل وسع الخلاف فيها الأمة كمسألة النقاب وعمل المرأة والموسيقى... إلخ، ولهذه الأسباب رأينا من يقيس الحكم فى واقعه المعاش على فتوى صادرة من فقيه منذ مئات السنين، وكم رأينا من يحيلك إلى كتاب فقهى من القرون الأولى ليدلل على صحة ما صنع وهذا بلا شك يعبر عن خلل؛ لأن أقوال الفقهاء تعبر عن فهمهم لنصوص الشريعة وهناك فارق بين قدسية النص واحتمالية خطأ فهم الفقيه للنص.

- يستدعى السلفيون تاريخ أمة الإسلام الأول فى القرون الأولى دون النظر فى متغيراته، وقد كان على «السلفيين» واجب مهم بأن يتوغلوا فى التاريخ ويتعلموا الدروس منه؛ فاستعادة الزمان ليس بالعودة إليه وإنما بإصلاح أخطائه.

- ويغيب فقه الممكن والمتاح عن أغلب التيارات السلفية، وهو عملية التكيف والمواءمة مع الظروف الحياتية المختلفة اجتماعيًّا وثقافيًّا وحضاريًّا، وحصاد الإخفاق فى هذه العملية هو ما يدفع للتطرف سواء الفكرى منه أو الشعورى والسلوكى وهو جوهر الأزمة الحقيقية للتنظيمات الإسلامية بكل مستوياتها المختلفة وبيئاتها الاجتماعية والثقافية والحضارية، وهذا هو اللوم الأكبر الذى يقع على السلفيين وهم التيار المهم الذى انتشر فى الفضائيات وبرزت فتاواه المتعددة أمام أعين المجتمع، حيث حشروا الأدلة على صحة موقفهم دون وعى

١- تعليق الدكتور حامد عبدالله ربيع على كتاب سلوك المالك فى تدبير الممالك، ص ١٩، دار الشعب.

بالممكن والمتاح الذى أتاحته لهم الظروف المحيطة والواقع المعاش والأسباب المادية، يقول محمد قطب «والحتمية الوحيدة فى التفسير الإسلامى هى حتمية قدر الله ومشيئته ولكن هذه الحتمية لا تلغى إيجابية الإنسان وفاعليته إنما هى حتمية النتائج حين توجد الأسباب»[1]، وحاول السلفيون القفز فوق الأسباب وفوق الظروف المحيطة وتصوروا أن المتاح لهم هو فعل أى شئ يمليه عليهم التراث والمنقولات.

- رغم أن السلفيين لم يتوسعوا فى مفهوم الانتماء أو التنظيمات وجعلها أمرًا واجبًا، حتى إن بعضهم جعل الانتماء لتنظيم أو جماعة هو بدعة لم يقم بها السلف فإن التنظيمات السلفية كانت جماعات متناثرة فى حد ذاتها كل منها على رأسه (قيِّم)، ولكنها قدمت السلفية كمفهوم على أى مفهوم آخر وجعلت له الأولوية مما جعل مشاعر الاستعلاء والتعصب والإحساس باقتناص الحق المطلق تتضخم وتحول العمل الإسلامى إلى مباريات ومشاكل تصاعدت لتؤدى إلى انقسامات وأحزاب وجماعات، بعض منها سلفى يضع أوصافًا فكرية وعملية وخلقية يحدد بها حزب الحق وينزلها على جماعته فيصبح هو صاحب الحق محتكر الحقيقة، وهذا هو مأزق أصحاب البصائر الذين رأوا أن الحركة بمعناها الواسع قد اختفت فيها النظرية النقدية وتضخمت بعدها المصالح الحزبية وقصر النقد الذاتى بل وغاب فى أحيان كثيرة.. هذا بالطبع لأن الانتماء للفكر السلفى أصبح قيمة محورية وواجبة وأساسية فى واقعهم الحالى والمعاصر ورد على ذلك تنظيمات أخرى بعضها جهادى، وكما يقول علاء النادى «تحولت التنظيمات إلى هدف بحد ذاته وصارت دعاوى المحافظة عليه مشجبًا لتبرير الحرفية والجمود والالتفاف عن دعوات التجديد والتطوير».

التحولات السلفية

يمكن ملاحظة أنه لم تحدث تحولات تذكر فى ملامح السلفيين العامة، حيث إنه من ناحية الثوابت والمتغيرات داخل الحالة السلفية سنلاحظ أن التحولات من ناحية

١- محمد قطب، حول التفسير الإسلامى للتاريخ، ص٤٤، مؤسسة بدران.

العقائدية، كتكفير الأنظمة، والتقارب بين السُّنَّة والشيعة، أو الناحية الفقهية، كحلق اللحية، والموسيقى، أو الناحية الفكرية، كالموقف من العَلْمانية، والليبراليين، أو الناحية الدعوية، كالعمل الجماعى، والعنف، فإنها لم تحدث سواء على المستوى الشخصى أو على مستوى التيار ككل.

وما زالت هناك قضايا عالقة فى فضاء الفكر السلفى تفتقر إلى جهود تنظيرية كافية، مثل: الإطـــار الجماعى أو التنظيمى الأكثر ملاءمة للسلفيين؛ هل هـــو: التيار، أم الجماعة، أم بين بين؟ فبعض السلفيين يفضِّل العمل فى إطار جماعة منضبطة لها هياكلها التنظيمية المعلنة، وبعضهم الآخر يفضِّل العمل من خلال تيار مرن يمارس عملًا جماعيًّا دون أن يكون جماعة، ويقلِّل القيود على العمل دون أن يجعلها فوضى. ولكل من الحالين وما قد يتفرَّع عنهما إيجابيات وسلبيات ليس هذا مجال بحثها، ولكن الأمر الجدير بالاعتناء هنا على صعيد ضبط ظاهرة التحولات هو أن يتوفر لدى الشخص المنتمى رؤية كافية وتصور واضح حول ما ينتمى إليه؛ جماعةً كـــان أو تيارًا أو غير ذلـك، فلا يُترك هَمَلًا نَهْبًا لشوارد الفكر والرأى.

ولا يمكن إغفال تأثير الثورة المصرية أو المناخ العام السائد الآن الذى أتاح المجال أمام تحول واحد، وهو التحول إلى العمل السياسى، فالموقف من المشاركة فى الانتخابات والمجالس التشريعية كان ياسر برهامى يتبنى موقفًا متحفظًا ورافضًا للمشاركة الانتخابية والسياسية كسبيل للتغيير، وللديمقراطية على اعتبار الفرق بينها وبين الشورى.

أما الموقف من الجهاد فقد وضع الشيخ برهامى عددًا من الضوابط المهمة على مفهوم الجهاد وأشكاله، إذ يرفض بدايةً اعتبار الخروج على الحاكم هو الشكل الوحيد للجهاد، فيتساءل «هل الجهاد هو الخروج على الحكام فقط؟»، رافضًا توحيد الجهاديين بين الجهاد والخروج على الحكام، بل بين التوحيد والجهاد نفسه كدلالة عليه، أو أن الثانى تمام الأول وفق مفهوم الولاء والبراء.

كما يرفض اختزال الجماعات الجهادية له فى القتال، ولكن المفاجأة بعد الثورة كانت فى الموقف من مقتل زعيم القاعدة أسامة بن لادن فى ٢ مايو سنة ٢٠١١ حيث شاهدنا الشيخ ياسر برهامى، وهو أحد أكابر الدعوة السلفية فى الإسكندرية، يرثى بن لادن، مهنئًا إياه بالشهادة، ومؤكدًا على أن الحرب الأمريكية فى أفغانستان هى حرب صليبية ـ كما كان يقول بن لادن ومجاهدوه ـ وهو الموقف الذى خالف فيه كل شيوخ ومرجعيات السلفية خارج مصر[١].

وكان هناك تحول أكبر فى الموقف من الأزهر والطائفية، فمن العلاقة المتوترة إلى الترحيب بمواقف شيخ الأزهر الداعية لعدم المساس بالمادة الثانية من الدستور فى التعديلات الدستورية المزمعة، وتم التوافق بين الطرفين فى قضايا أخرى كالموقف من الفاتيكان أو الموقف من مقتل بن لادن أو غيرها من المواقف التى اتخذها شيخ الأزهر بعد الثورة!.

أما الموقف من المشاركة السياسية، فظهر أنه تراجع لما سبق أن رفضوه مع حركة «حفص»، وفى رسالة له بعنوان (موقف الدعوة السلفية من الانتخابات البرلمانية) صدرت عام ٢٠٠٥ تقريبًا كتب الشيخ محمد إسماعيل المقدم، يقول: لو ذهب إنسان ينتخب الإخوان المسلمين فإننا لا نزجره؛ احترامًا للخلاف الفقهى فى هذه المسألة، لا سيما إذا كان المرشح أمامه معاديًا للإسلام أو من هؤلاء القوم الذين يستعينون بأمريكا التى تسن لنا السكين (...) فقد يكون من وراء هذه المجالس خير، وهذا سوف يسرنا ولا يزعجنا، فدعهم يحاولون الإصلاح من هذه المجالس، ونحن لا نضلل المخالف لنا فى هذه المسألة؛ لأنه يوجد فيها خلاف فقهى بين العلماء».

١ـ مقال الشيخ ياسر برهامى، «هنيئًا لك يا أسامة. هنيئًا لكم أيها المجاهدون»، منشور على موقع أنا السلفى، على الرابط التالى:

http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=25906

وهذا دليل دامغ على أن السلفيين حتى قبل الثورة لم يكونوا يرفضون الديمقراطية رفضًا قاطعًا أو تحريميًّا، بل كانوا يرون المسألة تحتمل الخلاف المقبول شرعًا ولا يفسقون من يخالفهم الرأى فيها[1].

وقد فسر الشيخ ياسر برهامى تغير الموقف السياسى للدعوة السلفية من المشاركة السياسية، استنادًا إلى أنهم لم يكونوا ضدها فى السابق، ولكن كانوا يرون عدم فاعليتها فى ظل النظام الديكتاتورى السابق، بل يرى أنهم مع الاتجاهات الإسلامية الأخرى كانوا يمثلون المعارضة الحقيقية التى تم من أجلها سن قانون الطوارئ وغيره، وأنهم الآن رغم رفضهم للديمقراطية كمبدأ ورفضهم أن يحكم مصر قبطى، فإنهم سيشاركون من أجل الحفاظ على هوية مصر الإسلامية، يقول برهامى فى هذا السياق: «تغيرت الموازين وشعر الناس أن هذا الاستفتاء خطوة إيجابية، وأنها تحترم الجماهير، وتحترم إرادة الشعب، وفى الوقت نفسه هناك فرصة للتغيير من خلال المشاركة الإيجابية، أما فى الماضى ـ قبل الثورة ـ فكانت موازين القوى تفرض على كل من يشارك أن يتنازل عن ثوابت عقدية لا يمكن أن نتنازل نحن عنها، لا بد أن يقبل أن يقال له على سبيل المثال: إذا جاءت صناديق الاقتراع برئيس قبطى أو زنديق هل تقبل أم لا؟!»[2].

وحدث تحول لموقف السلفيين من الكنيسة والأقباط، فعلى الرغم من إنكارهم تورط السلفيين فى أحداث العنف الطائفى، كهدم كنيسة «صول»، إلى قطع «أذن» الشاب القبطى بمحافظة قنا، وانتهاءً بأحداث إمبابة الطائفية فى ٨ مايو، من إنكارهم للصق التهم بالسلفيين، والدعوة لاحترام دين الأغلبية، ولم يكن فى هذا جديد، سوى استغلال حوادث المتحولين إلى الإسلام والمحتجزين فى الكنيسة، فى استخدام لهجة أشد صرامة، كالبيان الذى أصدرته الدعوة السلفية فيما يخص أحداث كنيسة صول

١ـ على عبد العال «الموقف السلفى من المشاركة السياسة فى مصر».

http://ali-abdelal.maktoobblog.com/1236493/%D8%A7%D9%

٢ـ حوار للشيخ ياسر برهامى مع قناة الخليجية، موقع صوت السلف.

http://www.salafvoice.com/article.php?a=5260

بمحافظة الجيزة فى ١٣ مارس سنة ٢٠١١، ودعت فيه إلى رفض الاستقواء بالخارج من قبل المسيحيين[١].

تمدد الخطاب السلفى فى مواجهة الإخوانى

بالطبع ستظل الإخوان هى الفاعل الرئيسى فى الفترة المقبلة، حيث أصبح الإخوان الآن أمام فرص كبيرة للعمل والتحرك تحت غطاء الحرية والعمل بدون قمع النظام التسلطى السابق، لكنهم أيضًا سيدفعون كلفة وضع ما بعد الثورة، ولن يكونوا الممثل الحصرى الوحيد للحالة الإسلامية والسياسية كما كان الوضع سابقًا، والذى كان يعطيهم قوة استثنائية، كما أن منافستهم لن تكون مع نظام سياسى مكروه ومرفوض، ولكن مع قوى مختلفة فى الحركة الوطنية، وهنا ستكون المنافسة أكثر صدقًا؛ حيث انتهت ثنائية الإخوان والحزب الوطنى[٢].

أصبح الآن الثنائى بين الإخوان والسلفيين الذين كانوا ما بين صمت مريب أثناء أحداث الثورة، وما بين فريق شارك فى أيامها الأخيرة على خجل، أو بين من اعتبرها فتنة وحرام، حيث افتقرت مواقفهم إجمالًا إلى الرؤية السياسية والإستراتيجية للأحداث، فهم لا توجد لديهم دراسات شرعية مستفيضة للموقف من الدولة المدنية وحقيقتها أو كيفية التعامل مع البيئة السياسية.

كانت «السلفية» فى بعد عن السياسة طوال تاريخها، وبناءً عليه لم يقدِّر بعض السلفيين طبيعة المرحلة، ولم يفهموا حجم القوى المؤثرة فيها، ولكنهم فجأة انقلبوا على مواقفهم وذهبوا ناحية السياسة وخرجوا من الشرنقة والبعد عن السياسة، إلى المشاركة فى فعاليات «الثورة» وخطوات التغيير.

والسلفيون هم الذين يدعون إلى مجموعة من الأفكار العامة تنادى بالعودة إلى الفترة التأسيسية الأولى، حيث أخذوا فى التصاعد، منذ بدايات القرن الفائت، حتى

١ السلفية فى مصر: تحولات ما بعد الثورة، هانى نسيرة، كراسات إستراتيجية، الأهرام

البيان منشور على موقع أنا السلفى على هذا الرابط http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=24713

٢ حوار مع الكاتب تحت عنوان «الإسلاميون والعسكر»، - جريدة الموجز.

أصبحت الاتجاهات السلفية معقدة وبها حالة من التنوع فى الأفكار والرؤى وتداخل الخيوط إلى الحد الذى بات معه من الصعوبة بمكان الإحاطة الدقيقة بكل مكونات المواقف السلفية فى الساحة المصرية، والوقوف على أفكارها ورموزها، واتجاهاتها وقواها، وبالذات بعد «الثورة المصرية» التى تباين فيها السلفيون تمامًا.

ويتهم البعض الأجهزة الأمنية فى نظام الرئيس السابق محمد حسنى مبارك بالوقوف وراء انتشار التيار السلفى كى يصنع توازنًا مع حركة الإخوان المسلمين فى الشارع، وعن طريق القنوات الفضائية سمح لهم (السلفيين) بالتمدد فى المجتمع لأنهم أقل حدة، ولأنهم يعتمدون على خطاب يركز على المظاهر الدينية، ولا يركز على الفكرة بمجملها، ولأسباب قد تخدم النظام على المدى القصير ولكن على المدى الطويل انفجرت آثارها حيث أشاعت مناخًا متشددًا جدًّا فى العلاقة بين المسلمين وبعضهم، وأشاعت مناخًا من التشدد والتوتر تجاه غير المسلمين.

وقد لوحظ أن الانتشار السلفى تم ـ فى الغالب ـ بسهولة ومن دون تنظيم، وأن الجسم الأكبر لهم غير مؤطر تنظيميًّا وليس له من يمثله أو يتحدث باسمه، لكنه وضع غير طبيعى بسبب ما يسمى بالولاء والبراء والانتماء إلى مشايخ بعينهم، مما يرشحهم بعد «الثورة» للتغيير والتطور باتجاه تأطير أنفسهم فى كيانات منظمة.

ويتوزع المعسكر السلفى إلى عديد من الاتجاهات يصل الاختلاف بينها إلى حد التناقض، فجماعة «أنصار السنة المحمدية»، ترى أن النظام الديمقراطى نظام كافر، لكن الانتخابات بالترشيح ومزاحمة أهل الديمقراطية لتقليل شرهم جائز، وترى شرعية العمل الجماعى، ولا تقر التحزب لغير السنة والجماعة، ومثلها الجمعية الشرعية، التى يصل أتباعها لمئات الآلاف.

وهذه «سلفية علمية» تؤمن بالعمل الجماعى التنظيمى ولكنها ترفض العمل من داخل مؤسسات الدولة التى تعتبرها غير إسلامية، ولذا أنشأت تنظيمًا كاملًا، له فروع ومسئولون، وذا آلية ونظام صارم، بقيادة محمد عبد الفتاح أبو إدريس (قيم الدعوة

السلفية)، وسعيد عبد العظيم (المشرف على المجلس التنفيذى للدعوة السلفية)، وكل مشايخ الفضائيات المصرية يتبعون هذا التيار.

والأخطر، بحسب المراقبين، هم السلفيون الحركيون الذين يرفضون تكوين جماعة خاصة، لكنهم يشجعون أتباعهم على التعاون مع جميع الجماعات العاملة حتى تنظيم القاعدة، حتى إن كل المجموعات المسلحة التى قبض عليها فى مصر اعترفت فى التحقيقات أنها كانت من تلاميذ محمد عبد المقصود وفوزى السعيد شيخى هذا الفصيل، الذى يدعو إلى الانقلاب على أنظمة الحكم.

وهناك تيار آخر قد يتناقض مع الجميع، وهو التيار المدخلى بقيادة أسامة القوصى ومحمود عامر الذى كان أفتى بجواز قتل محمد البرادعى، حيث يرى بعدم الخروج على الحاكم المسلم، وإن كان فاسقًا، ولكن الغريب أن أسامة القوصى بعد ٢٥ يناير أجاز المظاهرات واعتذر «لشباب الثورة»، ومحمود لطفى عامر قرر ترشيح نفسه للرئاسة!.

ونرى على هذا الوضع سلفيات كثيرة أعدادهم بمئات الآلاف (لا توجد إحصائيات دقيقة لهم باعتبارهم جماعات غير مشروعة قانونًا) منها من يتحالف مع الأنظمة، وهى السلفية التقليدية والمدخلية وأخرى ترفضها بل وربما تكفرها وهى السلفية الجهادية، وكذلك موقفها من السياسية ليس على نهج واحد.

ويصعب القول إن هذه الجماعات تمتلك أى مشروع أو رؤية سياسية، ففى حين يصر عبد المنعم الشحات (المتحدث الإعلامى باسم المدرسة السلفية بالإسكندرية أكبر السلفيات فى مصر) على مقاطعة السياسة لمخالفات شرعية، فإن الشيخ محمود لطفى عامر رئيس جمعية أنصار السنة السلفية بدمنهور يرى أن السلفيين يمارسون السياسة من خلال ولى الأمر الذى يحدد أدوارهم؛ ولذا حدث الخلل والتباين فى مواقفهم فى الأحداث التى شهدتها مصر.

كان «السلفيون» يرون فى تظاهرات ٢٥ يناير مصالح محدودة، ومفاسد أهمها، الشعارات الباطلة، ووجود المنكرات، وارتفاع احتمال سفك الدماء، ورأوا عدم

المشاركة فى تظاهرات الخامس والعشرين من يناير، وقالوا إن كلام المشايخ واضح جدًّا فى ذلك، والأوضاع مختلفة بين مصر وتونس[١].

كان أبرز المعارضين «للثورة» الشيخ محمود المصرى الذى حاول مخاطبة جموع الثوار فى ميدان التحرير محاولًا حثهم على العودة إلى ديارهم وترك الاعتصام لكنه طرد من الساحة، وكذلك الشيخ مصطفى العدوى والذى تحدث بدوره فى مداخلة للتليفزيون المصرى رافضًا ما يحدث مشددًا على حرمة الدماء والتقاتل بين المسلمين نافيًا صفة الشهادة عن ضحايا الثورة، وكذلك الشيخ محمد حسين يعقوب الذى رفض «الثورة» ووصفها بالفتن المتلاطمة[٢].

مع هذا الرفض، سنجد مواقف ملتبسة من «ثورة ٢٥ يناير»، أهمها من الداعية الشهير محمد حسان الذى عارضها ولما نجحت عاد وأيدها، ومثله، كبيرهم أبو إسحق الحوينى الذى ظل فى صمت مريب إلى الآن، ثم كانت المواقف المتتابعة للدعوة السلفية بالإسكندرية والتى تمثل أكبر تكتل سلفى فى مصر والتى جاء رفضها عبر فتوى للدكتور ياسر برهامى أحد أهم رموز هذه المدرسة حول حكم المشاركة فى «ثورة ٢٥ يناير» والموجودة على «اليوتيوب» حيث قال: «نرى عدم المشاركة فى تظاهرات الخامس والعشرين من يناير ... إلخ»[٣].

وكان البيان الثانى الذى أصدره السلفيون يوم ٢٩ يناير يقول: «لا يخفى على أحد ما حدث بعد مظاهرات الأمس مِن تخريبٍ للمُمْتلكات العامَّة والخاصَّة، وعملياتِ

١- http://www.salafvoice.com/article.php?a=5115

موقع صوت السلف، حكم المشاركة فى ثورة يوم ٢٥ من يناير اقتداءً بثورة تونس.

٢- يمكن مراجعة عبدالمنعم الشحات، «السلفيون وكشف حساب الأزمة»، موقع أنا السلفى، متاح على الرابط التالى:

http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=24133

٣- السلفيون فى مصر ما بعد الثورة، الكاتب ومجموعة باحثين، ص١٣ دار الانتشار العربى ببيروت.

سَلْبٍ ونَهْبٍ تُعَرِّضُ المجتمعَ كُلَّه لأعظم المخاطر، وأَيُّ مكاسبَ تحصل للأُمَّة مِن تدمير وحَرق المبانى العامَّة والوثائق والمستندات ... إلخ»[١].

ثم أصدرت الدعوة السلفية بيانًا حول انسحاب جهاز الشرطة (٣٠ يناير)، وجاء البيان الثالث للدعوة السلفية حول معالجة الموقف الراهن يوم ٣١ يناير والذى ناشد جموع المسلمين فى مصر بقوله «أيها المسلمون، نناشدكم اللهَ تعالى أن تحفظوا مصرَ قَلْب العالم الإسلامى، وأن تحموها ممن يريدون تخريبَها وترويعَها ... إلخ». وقد تضمن البيان عددًا من النقاط تتعلق بحرمة الدماء والأعراض.[٢]

ثم جاء بيان يوم ١ فبراير ليعبر عن رؤية الدعوة السلفية الرافضة للثورة بقوله: «... إن تغيير الوضع السابق على الأحداث ضرورة حتمية، فلا يمكن الاستمرارُ فى دَفع البلاد إلى مَزيدٍ مِن الفوضى».

وبالطبع كان موقف جماعة أنصار السنة والجمعية الشرعية والتيار المدخلى صورة طبق الأصل فى تحريمهم التظاهرات والمسيرات والخروج على الحاكم، وكان أشدهم أسامة القوصى ممثلًا عن المدخليين، وهو يدعو إلى الوقوف بقوة أمام المتظاهرين والسمع والطاعة للسلطة الحاكمة.

وفجأة يتغير موقف السلفيين بعد تغيير النظام وظهر ذلك فى البيان الذى أصدرته الدعوة السلفية بالإسكندرية «هل تريد أن تفقد مصر هويتها الإسلامية؟ كن إيجابيًّا وشارك معنا» والذى وزع فى مؤتمر حاشد بالإسكندرية (٨ فبراير) حضره ما يقرب من ١٠٠ ألف شخص. كما تم عقد مؤتمر آخر بالقاهرة يوم الإثنين ١٤ فبراير، فى الاتجاه نفسه، تحدث فيه الشيخ سعيد عبد العظيم.

---

١ http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=23935

بيان الدعوة السلفية – موقع أنا السلفى

٢ بيان الدعوة السلفية الثالث حول معالجة الموقف الراهن

http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=23941

ومن طالع المؤتمر الذى أقامه السلفيون فى مسجد عمرو بن العاص يوم ١ إبريل، سيدرك ذلك، حيث دعا قادتهم محمد إسماعيل وعبد المنعم الشحات وسعيد عبد العظيم إلى العودة للشريعة الإسلامية، وطالبوا المجلس العسكرى بتفعيل حدود الشريعة. ولم يفوت عبد المنعم الشحات الحوار الوطنى فقال: «لا يمكن لهذا الحوار أن يُقر دستورًا، ولا حتى أن يقدم مشروع دستور للهيئة التأسيسية التى نصت عليها التعديلات الدستورية التى قال لها الشعب: «نعم».. فهل ندرك مصر.. قبل «فوات الأوان»؟!.

لقد غيرت التيارات السلفية جلدها بعد الثوة المصرية، وجنحت إلى إعادة رسم خرائط سلوكياتها وسياستها بل وتنظيراتها، على قاعدة العمل السياسى، ومن هنا تكمن الخطورة وهى عدم ممارستها الفعلية للسياسة من قبل، مع عدم وجود الوعى الكافى لها، وعدم وجود أطر تنظيمية داخلية لهذه الجماعات؛ مما يؤدى إلى مزيد من التصرفات الفردية الكثيرة من أتباعها، وهذا ما حدث أو ما نسب إليهم على الأقل.

وخرج مئات المعتقلين ممن ينتمون إلى تيارات جهادية تعود فى مجملها إلى السلفية التقليدية، من المعتقلات، ودعوا إلى تشكيل أحزاب بمرجعية دينية، واحتواء جميع التيارات السلفية تحت إطار واحد ثم سمعنا بعدها، أو ما أشيع، عن هجوم بعضهم على الأضرحة، وعلى الحضارة الفرعونية، مما دفع البعض إلى القول بأن مصر دخلت الزمن السلفى وإن السلفية صارت الدينامية الفاعلة التى تمددت فى فضاء «الثورة» المصرية.

لقد تفاجأ المجتمع بفصائل السلفيين وهى تعود للسياسة، ورأى حركة إصلاحية كبيرة جدًّا وواسعة النفوذ والتأثير، لم تعد معزولة عن مجريات الحياة السياسية والاقتصادية، سرعان ما استفزتها الحرية التى لقيها الإسلاميون بعد ٢٥ يناير ودفعتها للاحتجاج الاجتماعى، وعمل المؤتمرات بل ودعت إلى تشكيل أحزاب إسلامية[١].

١- بتصرف من مقال للكاتب (الزمن السلفى)، بمجلة المجلة اللندنية على هذا الرابط http://www.majalla.com/**arb**/2011/04/article1336

ولأن السلفيين ليس لديهم رؤية سياسية واضحة أو دقيقة تجاه النظام الحاكم، ولا يهتمون بطرح مشروع سياسى متكامل، فقد حاول مشايخهم مثل أبى إسحاق الحوينى، أو محمد إسماعيل المقدم، وسعيد عبد العظيم طمأنة المجتمع وطرح مشروع سياسى، ولكنهم لم يفعلوا سوى تقديم تعميمات تؤكد فقط عودتهم للسياسة، من دون تصور واضح للتعاطى مع المتغيرات الجديدة، الأمر الذى أوقعهم فى أخطاء فادحة بعد حصولهم مع باقى التيارات على حرية واسعة، جعلت من كل سلفى مشروعًا لحزب سياسى أو لجهادى يمكن أن ينفجر فى أى لحظة.

الحقيقة أن الفصل بين الحيز الدينى والسياسى ما زال يمثل أبرز العوائق أمام الجماعات الإسلامية كلها؛ ولذا فإنه كان مشكلة المشكلات للسلفيين الذين أبعدوا أنفسهم عن السياسة فترات طويلة وعادوا إليها الآن، فوجدوا أنفسهم محتاجين لخبرة الإخوان المسلمين وقواهم السياسية المنظمة، ووجد الإخوان أنفسهم محتاجين للسلفيين ذوى الحركة الاجتماعية الواسعة النفوذ التى لا يمكن تجاهل ثقلها الشعبى، وكان واضحًا بشكل كبير وقوفهما معًا فى أيام الاستفتاء على التعديلات الدستورية، واتضح أن أى معارضة وطنية مصرية تتعامل مع واقع مصر السياسى والاجتماعى بمهارة لن يسعها أن تتجاهل السلفيين كأحد أهم وأبرز معالم خريطة مصر السياسية والاجتماعية الآن.

تمدد الخطاب السلفى، أيام الثورة حتى نشرت صورة لأحدهم فى يوم الاحتفال بنجاح الانتفاضة الشعبية ورحيل مبارك فى ميدان التحرير، وهو يمسك بلافتة مكتوب عليها «لا تنسوا الشريعة الإسلامية»، ووقف الشيخ محمد حسين يعقوب أحد أبرز السلفيين حضورًا على الفضائيات بعد التصويتات على ٦ مواد من الدستور المصرى واصفًا إياها بغزوة الصناديق قائلًا: «كان السلف يقولون بيننا وبينكم الجنائز، واليوم يقولون لنا بيننا وبينكم الصناديق، وقالت الصناديق للدين (نعم)»، داعيًا الحضور إلى ترديد تكبيرات العيد احتفالًا بموافقة ٧٧ فى المائة من الناخبين على التعديلات.

وقال يعقوب: «الدين هيدخل فى كل حاجة، مش دى الديمقراطية بتاعتكم، الشعب قال نعم للدين، واللى يقول البلد ما نعرفش نعيش فيه أنت حر، ألف سلامة، عندهم تأشيرات كندا وأمريكا»، واعتبر الداعية السلفى أن «القضية ليست قضية دستور»، موضحًا «انقسم الناس إلى فسطاطين، فسطاط دين فيه كل أهل الدين والمشايخ، كل أهل الدين بلا استثناء كانوا بيقولوا نعم، الإخوان والتبليغ والجمعية الشرعية وأنصار السنة والسلفيين، وقصادهم من الناحية التانية (ناس تانية)»، وقال: «شكلك وحش لو ما كنتش فى الناحية اللى فيها المشايخ».

«تصور السلفيون أن ما يفعلونه يصب فى مصلحة مصر، وقفز الكل على القواعد الثابتة، رغم أن قانون الأحزاب الجديد الذى أصدره المجلس العسكرى ويحمل رقم ٢ لعام ٢٠١١ قد حظر إنشاء الأحزاب على أساس دينى، إلا أن برامج أغلب برامج الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية تتجنَّب أن تتضمن البرامج التى تتقدم بها أى إشارة دينية، أو تمييز بين المواطنين على أساس الدين، وأعلن فيما بعد عن محاولات متعددة لإنشاء أكثر من عشرين حزبًا ذى خلفية إسلامية، وكان منهم عدة أحزاب سلفية، فى خطوة جريئة لاتجاه السلفيين ناحية السياسة بعد أن كانوا فى بعد عنها طوال الوقت.

كان أكبر تلك الأحزاب هو حزب «النور» و«الفضيلة» و«الأصالة»، وكانت تلك الأحزاب كاشفة عن حالة من صراع سياسى نتوقع أن يصبح أكثر جدلًا، فى الشارع المصرى، أو تحت قبة البرلمان، بين الإخوان والسلفيين، مما يمكن أن يتسبب فى تعطيل مشروع الإسلام السياسى بعد سقوط مبارك، أو قد يشكل خطورة كبيرة، على المشروع الديمقراطى ككل فى مصر، وتحديدًا من ناحية السلفيين الذين يمارسون السياسة، وفق مبادئهم حول قضايا الدولة والديمقراطية والتعاقب والتداول على السلطة، ووفق أهدافهم الاستراتيجية لا وفق المبادئ الحاكمة للمجتمع، ما سيجعل هناك وضعية متأزمة للإخوان، الذين رغم ما يبدو من تحقيقهم لانتصار سياسى كبير، سيجدون أنفسهم مشغولين بمعالجة هذه الوضعية، أو يجدون أنفسهم مجبرين على

التحالف مع التيار السلفى، لتخفيف حدة الخطاب السلفى فيما الكل فى صراع تحت قبة البرلمان»[1].

الإخوان والسلفيون .. صراع الأيديولوجيا وخلاف السياسة

«لقد تجاوز السلفيون حالتهم الراكدة فى ممارسة السياسة، وعكست حالتهم الجديدة طبيعة التطور (وربما المخاض) الذى تمر به «الحالة السلفية» فى مصر، ولكن إلى الآن بقى السلفيون فى حالتهم النمطية القديمة يمارسون السياسة بغاياتها ومآلاتها وليست بوظائفها وأدواتها، وأصبح العمل السياسى لديهم هو مجرد أداة لتحقيق أهداف أخرى، ووسيلة لتحقيق غايات، وكان عليهم أن يتحملوا حسابات وممارسات السياسة التى قد يتعارض بعضها مع أصول الدين وفروعه وأيديولوجية الإخوان والسلفيين أنفسهم.

وبدا من لغة الخطاب السياسى التى حملت بعض التصريحات لقادة السلفيين وأحزابهم الجديدة مثل «إلغاء التعامل الربوى»، أو «تطبيق الشريعة الإسلامية» أن ظاهرة السلفيين ستبقى مرهونة بقالبهم النمطى، الذى يهتم بالعلم والدراسة ويعنى بأفكار نصوصية أولى أهدافها هو اكتشاف خبرات السلف ودلالتها، ومحاولة تطبيق هذه الدلالات.

ويبدو أن السلفيين سيظلون معتبرين أن شرعية وجودهم هو مفهوم الاتصال بالناس ونشر الدعوة، وأن شرعية السلطة الحاكمة كذلك ستستمد من نشرها للإسلام وممارستها لذلك وإلا اعتبرت سلطة غير شرعية مقصرة فى حق الدين.[2]

فيما ستستمر نظرتهم إلى الحياة الدنيوية بأنها معاناة، وأن الإنسان سيدخل فى امتحان عسير لإثبات قدرته على أنه مؤمن وعلى هذا النوع فإن ممارسة الحكم نوع

١- دراسة لماهر فرغلى، الأحزاب السلفية فى مصر (ناجحون ومنشقون) مجموعة من الباحثين، كتاب «السلفيون فى مصر ما بعد الثورة»، دار الانتشار العربى، بيروت

٢- راجع رأى الشيخ ياسر برهامى على موقع صوت السلف على هذا الرابط http://www.salafvoice.com/article.php?a=1422

من الاختبار، وبما أن السلطة ضرورة وحقوق، ورغم أنها تنبع من مفهوم الطاعة إلا أنه لا طاعة لما هو مخالف للتقاليد الدينية، وهذا ما يفسر تلك التصريحات التى صدرت بعد ثورة ٢٥ يناير من بعض قادة السلفيين وفضائياتهم حول تطبيق الشريعة وإقامة الخلافة[١].

على الناحية الأخرى يظل «الإخوان المسلمون» كما هم بنفس العقلية والعقيدة التى ترى أن احتكارها العملية السياسية من لدن الأطراف الإسلامية الأخرى هو الأولى والأفضل، فى ظل اعتقاد قياداتها أن تراكم خبراتهم هو الأولى كذلك ليكون حاكمًا لتلك المرحلة، فضلًا عن كون نجاحات الإخوان منذ أيام الثورة الأولى هو الدليل الواضح أن الجماعات الإسلامية كلها قد أخطأت فى أنها لم تتبع السبيل نفسه، ولم تدر فى فلك جماعة الإخوان نفسه، وفى الوقت ذاته فإن الجماعة عليها دور وواجب أن تقوم هى بدور المرشد، والهادى للسلفيين أو غيرهم، على اعتبار موازين القوى، وتلك الخبرات المتراكمة، والنجاحات الأخيرة.

على ما سبق، فقد نظر الإخوان للسلفيين وأحزابهم نظرة دونية كشفت عن الحجم الذى يراه الإخوان لأحزاب السلفيين أيام الانتخابات البرلمانية فرفضت إعطاءهم دورًا متقدمًا فى القوائم الانتخابية على اعتبار قوتهم على الأرض، وهذا ما أفشل التنسيق الإخوانى السلفى، «واتسمت خريطة التحالفات السياسية بغياب الاتساق الأيديولوجى بين أحزابها؛ مما أدى لتفككها قبيل بدء الانتخابات، وطغت الخلافات حول ترتيب القوائم على الأهداف الوطنية التى أنشئت من أجلها تلك التحالفات، وتسبب ذلك فى أزمة حقيقية بين الطرفين، عقب فوز السلفيين فى المرحلة الانتخابية الأولى بـ٢٠٪ من مجموع الفائزين، وحصولهم على المركز الثانى بعد الإخوان»[٢].

طغت الخلافات حول ترتيب القوائم على الأهداف الوطنية التى أنشئت من أجلها تلك التحالفات، حيث تضخم الحجم السلفى عمليًا، وأصبحت المنافسة بين طرف

١- تعليق الدكتور / حامد عبدالله ربيع على كتاب سلوك المالك فى تدبير الممالك ص، ١٩، دار الشعب.

٢- التحالفات المهتزة، محمد عبد الله يونس ،السياسة الدولية، ٤ نوفمبر ٢٠١١.

أكبر حجمًا وخبرةً وآخر أقل حجمًا، بل بين طرفين كل منهما له وجود على الأرض وله قوة لا يستهان بها، وعمليًّا فإن عدم التنسيق فى المرحلة الأولى يمكن أن يؤدى بالضرورة إلى عدم تنسيق فى المراحل الأخرى، وإلى إحساس المنتصر لدى السلفيين الذين حصلواعلى نتيجة غير متوقعة، والذى يجب أن يقف رأسًا برأس مع الطرف الآخر الذى يرى نفسه الأكبر، وهو الإخوان، مما ينذر بخلاف متوقع داخل البرلمان أو خارجه تسبب فيه من الأساس خلاف أيديولوجى قديم[1].

لم يكن ما سبق وليد اللحظة الراهنة بل ثمة تاريخ حافل قبل ثورة ٢٥ يناير المصرية من مشاعر الاستعلاء، والتعصب والإحساس باقتناص الحق المطلق كانت تتضخم بين السلفيين والإخوان، حيث تحول العمل الإسلامى إلى مباريات ومشاكل بينهما، وتصاعدت المنافسة لتؤدى إلى انقسامات وأوصاف فكرية وعملية وخلقية، كل منهما ينزلها على جماعته، فيصبح هو صاحب الحق محتكر الحقيقة، وكان السبب الرئيسى فى ما سبق هو حصر العمل للإسلام فى جماعة واحدة يراها البعض ضرورة يحتمها الواقع، وأنها هى وحدها هى التى تمثل الحق الخالص!.

وكان ما سبق نابعًا من قداسة القيادة عند القاعدة من أفراد الإخوان، وتلك الهالة والنظرة المثالية لمشايخ السلفيين، مما جعل ميراث التعالى هائل ومليء بالخوف والمحاذير، وباختلاف المفاهيم والتوجهات حدثت الاختلافات، وبرزت انقسامات حادة فى الرؤى والمفاهيم التى التقطت بعض الخيوط والمسائل الفقهية والفكرية الفرعية لتكون سلاح كل جماعة للتميز والتفرد عن غيرها؛ مما عكس تلك الحالة التناحرية السائدة، وعكس مظاهر التأزم فى بنية الفكر وبنية كل من جماعة الإخوان والسلفيين على مستوى الأفكار والأشخاص.

ولم يكن التدافع مرده إلى تنازع فقط حول تحقيق المناط وإثبات بعض الأمور العلمية التى أدى خفاؤها وتراكم الغبش حولها إلى الاختلاف فى التوصيف، إنما

١ـ العصبية القبلية تشعل الخلاف بين الإخوان والسلفيين بالصف، اليوم السابع.

http://www.youm7.com/News.asp?&NewsID=560892

كان السبب الأول هو الأصول العلمية الضابطة لهذه القضايا، حيث كانت الممارسات السياسية لدى الإخوان سبب يراه السلفيون يستوجب النقد للإخوان، وعلى الجهة الأخرى كانت الأصولية الشديدة النابعة من التراث لدى السلفيين وجهًا كبيرًا لخلاف الإخوان مع السلفيين، وكان نقد السلفيين لممارسات الإخوان السياسية السبب الأقوى للخلاف[1].

وفى أغلب الأحيان كان التمايز الفكرى يؤدى إلى الخلاف، والمقصود به أن فكر (الإخوان) هو فكر مختلف أصوليًّا وفرعيًّا عن فكر (السلفيين) والعكس صحيح، ويصل ذلك فى أحيان كثيرة إلى الهدى الظاهر، أو الصورة العامة لكل من السلفيين والإخوان التى تصبح مناط نقد دائم لكلا الطرفين مثل اللحية والنقاب ... إلخ[2].

كما أن الولاء الحركى الذى يصب عند السلفيين فى مشايخ السلف ويتجسد عند الإخوان فى الولاء للقيادة وسياساتها يصل فى أحيان كثيرة إلى تعارض أهداف ومصالح كلا الطرفين بصرف النظر عن (هوية) و(كنه) الغير.

ومع المركزية التنظيمية التى جعلت لكل من الحركتين مرجعية تنظيمية تقرر أساليب والطرق للعمل الدعوى بناءً على وسائل متعددة تتراوح بين القرار الفردى، كما هو الحال فى الدعوة السلفية إلى الشورى المقيدة عند الإخوان المسلمين، تصبح هناك عناصر استدامة الفصام الذى عانى منه كلا الفريقين، لتظهر الخلافات فى أداء السلفيين والإخوان قبل ثورة ٢٥ يناير، وقبل أول انتخابات برلمانية وبعدها.

المعلوم أن هناك بونًا شاسعًا بين العالم الافتراضى للحشد الإسلامى الدعوى، وعالم الانتخابات والبرلمان الذى يتطلب تربيطات وتحالفات وبرامج، وعالم السياسة، وفى حالات متعددة رصدها الإعلام بعد ثورة يناير، كانت الصورة تنذر بهذا الخلاف المتوقع تحت قبة البرلمان ... أول هذه الصور كان يتمثل فى فشل التحالف والحشد التنسيقى بين الإخوان والسلفيين فضلًا عن الأحزاب الإسلامية الأخرى، وثانيها

١- العمل الدعوى بين وصاية الشيخ ونصرة الدين، معتز الخطيب، فصلية المنار ص١٩ ، عدد ٢٤ -٢٠٠٣.

٢- فقه الخلاف بين المسلمين، ياسر برهامى، ص ٣٨،س دار العقيدة.

الصراع الانتخابى بين السلفيين والإخوان فى أغلب الدوائر تقريبًا، والذى وصل إلى محاولات استقطاب الجماهير وإلى حد تقطيع صور المرشحين، والتشويه الإعلامى بين الطرفين فى الإعلام الجديد على اليوتيوب ومواقع التواصل الاجتماعى[١].

ونظرًا لما يمتلكه السلفيون من عيوب هيكلية وإدارية تحول دون انفتاحهم انفتاحًا تامًّا على الآخرين، ونظرًا لطبيعة النص العقائدى الذى ينطلقون منه والذى يختلف تمامًا عن طبيعة السياق الواقعى والسياسى المحيط بهم، فإن سلفيتهم الجديدة التى ظهرت مع الثورة المصرية لتمارس السياسة، لم تتكيف تكيفًا تامًّا ومرنًا مع ما يحيط بها، وإلى المدى الذى يمكن لهم بصفة عامة من اتخاذ دوافع المصلحة والمرونة والتكيف مع الواقع المتغير، وتقديم نموذج إسلامى معاصر، وإلى المدى الذى يمكن لهم اتخاذ دوافع براجماتية وموقفًا وسطًا بين الأيديولوجية والسياسة، سيصبح هناك خلافات واضحة تحت قبة البرلمان، أو تحت قبة المساجد والدعوة الإسلامية.

عمليًّا فإن الحركات الإسلامية تختلف اختلافًا جذريًّا عن الحركات السياسية الأخرى، فى منظومة القيم الحاكمة لها، والتى تصبح فى الوقت نفسه حاكمة عليها من الجمهور، هذا ما ينظر السلفيون إليه، وبنظرة أشد من الإخوان الذين خبروا اللعبة السياسية منذ زمن بعيد، بعكس السلفيين الذين سيعتبرون أنهم كلما اقتربوا من تلك المنظومة، وكلما تشددوا فى الأخذ بها كلما حافظوا على رصيدهم الشعبى، الذى أعطى أصواته للقيم ولم يعطها للسياسة، وبناءً عليه سيتشدد السلفيون داخل الملعب السياسى للحفاظ على نمطهم المتشدد، فيما يصبح الإخوانيون أكثر براجماتية، مما يرجح اختلافًا وخلافًا بين كل الأطراف المشتركة على أرض الملعب.[٢]

---

١ راجع محاولات للتنسيق بين السلفيين والإخوان فى انتخابات المرحلة الثانية، عبدالمنعم منيب، الأهرام المسائى.

HTTP://MASSAI.AHRAM.ORG.EG/INNER.ASPX?ISSUEID=788&TYPEID=5&CONTENTID=4592

وراجع: المرحلة الثانية من الانتخابات تزيد الهوة بين «الإخوان» ومنافسيهم.

/http://international.daralhayat.com/internationalarticle

٢ خليل العنانى، التيارات الإسلامية فى عصر الثورات العربية، السياسة الدولية ٤ نوفمبر ٢٠١١

ورغم أننا شهدنا سلفيات جديدة متنوعة فى مصر، وظهر أكثر من حزب سلفى، انتقل من دوره القديم فى المساجد والزوايا، إلى اللعبة السياسية والبرلمانية، فإنهم جميعًا يؤمنون بمرجعية واحدة، لا تفكر سوى بعقيدة لها سياسة تختلف عن السياسة التى تتعامل بها تلك الأحزاب الوطنية. ولذا، سيبقى أمامهم تحديات ضخمة كما يقول خليل العنانى أولها تحدى الانتقال من السرية إلى العلنية، وتحدى الفصل ما بين النشاطين الدينى والسياسى، وتحدى إدارة التوازنات والعلاقات الداخلية، و تحدى الانقسامات والانشقاقات الداخلية.

وكما يقول رفعت سيد أحمد، وعمرو الشوبكى، «إن مستقبل الحركات الإسلامية سوف يظل مرتبطًا بعدة عوامل داخلية تتعلق بمدى انفتاحها ومرونتها وقدرتها على التغلب على التكلس أو التحجر الفكرى المتعلق بإيديولوجيتها، والتى لا تكاد تخلو منها أى حركة أو منظمة سياسية طال عليها الزمن، ومدى قدرتها على قبول الآخر والانفتاح عليه وقراءة الواقع ومقاربة هموم الشارع وطموحاته»[١].

وكما يقول نبيل عبد الفتاح: « الأدوار الممكنة للحركة الإسلامية سوف ترتبط بمدى قدرة الجماعات الإسلامية على تطوير مشروعها السياسى ذاته، وتأسيسه على أساس معرفى يتجاوز فى عمقه وشموله وتركيبه مجرد عموميات سياسية تنظر إلى الدنيا انطلاقًا من صياغات أصولية تراثية مؤولة للحلال والحرام، وبناءً على هذا الفهم التركيبى لتغييرات العالم والإقليم والمجتمع يمكنها تجاوز مشروعها الكونى الداخلى[٢].

وحين تمضى العملية إلى نهايتها، ويصبح السلفيون أكثر دراية بأرض الملعب السياسى، فإنه من المتوقع أن يشهد السلفيون انقسامًا واضحًا بين كل المدارس السلفية، ويعيد لنا إنتاج سلفيات أكثر سياسة، أو ائتلافات تتمحور حول فقه المرحلة والواقع، بل وتنفصل عن المرجعيات القديمة، فيما يعود آخرون إلى الزوايا والمساجد وهم يكفرون

١- رفعت سيد أحمد وعمرو الشوبكى، مستقبل الحركات الإسلامية بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، دار الفكر، دمشق، ط١.

٢- نبيل عبد الفتاح، الوجه والقناع، دار سشات للدراسات والنشر، ص ١٣٣.

بتلك اللعبة إن لم تحقق لهم استراتيجيتهم فى تغيير القوانين إلى الشريعة الإسلامية، وهذه هى التصورات المتوقعة لمآلات التجربة السلفية فى البرلمان، التى يمكن أن تنتهى بأن يكون جبل الجليد السلفى عقبة حقيقية فى وجه البراغماتية الإخوانية!!.

الخيارات المتوقعة كلها ليست سهلة بين الإخوان والسلفيين، وبدلًا من حالة الاستقطاب الإسلامى العلمانى سنشهد حالة الاستقطاب الإخوانى السلفى، لتضعهما على محك التجربة العملية لمشروعهما، وستحوى بداخلها تدافعًا مع الإخوانيين الذين تخطوا مراحل للسلفيين كثيرة، فيما الكل سيصبح محشورًا فى زاوية البرلمان، ليثبت نجاح أيديولوجيته»[1].

مآلات الخطاب السلفى بعد الثورة

يمكن أن نجمع مئات الورقات فى تحول خطابات الجماعات الإسلامية بعد الثورة، ويكفينا أن ننقل خطاب الداعية الأبرز بين السلفيين وهو محمد حسان الذى قال فى مؤتمر الجبهة السلفية بالمنصورة ـ الجمعة ١٨ فبراير ـ «إن لم نجتمع الآن فمتى نجتمع، فلا حرج أن أخطئ ولا حرج أن أذل .. هذه اجتهادات، ويزداد الأمر صعوبة إذا ابتعد أهل الفضل ربما يتحرك من يشعر بالمسئولية ويشعر بالغيرة على دينه ثم على وطنه فيخطئ فى اجتهاده، فلا حرج، المهم أن نسميهم إخوانًا وأن يلتقى أهل العلم وأهل الفضل وأن ننبذ العصبيات للجاهلية البغيضة للأحزاب وللجماعات وللشيوخ وللآراء الشخصية».

وأضاف: «أطالب شيوخنا بإعادة النظر فى كثير من المسلمات فى السنوات الماضية، كمسألة الترشح لمجلسى الشعب والشورى وللرئاسة وللحكومة وللنظام، وأطالب شيوخنا أن يجتمعوا وأن يؤصلوا ليخرجوا شبابنا من الفتنة ومن البلبلة التى عاشوها طيلة الأيام الماضية، شبابنا يتخبط يسمع الشيخ يقول كذا وشيخ يقول هذه

١ بتصرف من مقال لماهر فرغلى، الحياة اللندنية – صفحة قضايا – الإخوان والسلفيون صراع السياسة – عدد الإثنين ٠٦ فبراير ٢٠١٢.

http://international.daralhayat.com/internationalarticle/358902

رؤى كثيرة واجتهادات شخصية وشبابنا يقع فى حيرة إن لم يلتق أهل الحل والعقد من علمائنا الذى أصلوا لنا الحقائق والمفاهيم النظرية فى السنوات الماضية، إن لم يلتقوا الآن وتنازلت أنا عن رؤيتى الشخصية وعن فتواى الفردية لأكون موافقا لرأى مجموعة من علماء أهل السنة، إن لم نلتق الآن أنا لا أدرى متى سنلتقى، مؤكدًا يجب علينا الآن أن نتعاون، فالبلد يصنع من جديد ونحن سلبيون، ولا أقول على الحافة بل وراء التاريخ ببعيد فلم نصنع الحدث أى فقه هذا وأى فهم هذا شتان بين فهم الواقع وبين فهم الواجب».

وفى ١٠ مارس أصدر مجلس شورى جماعة أنصار السنة المحمدية بيانًا يقرر: أنه لا مانعًا شرعيًا من المشاركة السياسية فى المجالس النيابية لأنها وسيلة من وسائل التمكين للدعوة ونشرها بين فئات المجتمع.

إن تحولات بعض القيادات الإسلامية والسلفية يعكس حالة تغيرات غير واعية أو مخطط لها مسبقًا بقدر ما هى أقرب إلى التغير الذاتى الذى يجرى وفق منطق الصيرورة الاجتماعية وهو منطق تسبق فيه جماعة الإخوان والسلفيون التنظيرَ الذى يتأخر ليأتى مكملًا لها ومؤكدًا عليها أو داعمًا مؤيدًا لها.

وحين يقترب حسام تمام من جماعة الإخوان فهو يقول «إن أفضل مقاربة لفهم التحولات التى عاشتها وتعيشها جماعة الإخوان هى المقاربة الاجتماعية السياسية، وهو ما يفرضه منطق التحولات الإخوانية التى لا يمكن الوقوف عليها عبر مراجعة النصوص والأدبيات الصادرة عن الجماعة أو المعتمد منها بقدر ما يجب البحث عنها فى المسكوت عنه وغير المكتوب بل وغير الواعى من قبل الجماعة فى معظم الأحيان.»[1]

إن هذا الانفصال بين الممارسة والخطاب لدى عموم الجماعات الإسلامية يعكس حالة ازدواجية حقيقية، وربما كان السبب الحقيقى فيها يمكن أن نعتبره «فجوة» أو «تناقض» تعانيه الجماعات، وهو ما يظهر فى موقفهم من قضية الدولة، فهم يمارسون

١- الإخوان المسلمون غواية التنظيم - حسام تمام - مجلة اللوموند ديبلوماتيك الفرنسية عدد سبتمبر ٢٠٠٥

فعلًا سياسيًا ينتمى إلى لحظة الدولة الوطنية الحديثة التى نعيش فى ظلها، فيما مازالت أطرها الفكرية والتربوية عاكفة على تداول أفكار ونظريات سياسية عتيقة تنتمى إلى ما قبل ظهور الدولة القومية، وانظر إلى الجدل الذى دار أثناء أول جلسة للبرلمان المنتخب بعد الثورة، وكيف قام أعضاء البرلمان السلفيون بقسم إسلامى وأضافوا جملة بما لا يخالف شرع الله»!!.

إن الاختلاف بين الأحكام الفقهية والسياسية يعكس الفجوة التى يعيشها السلفيون والإخوان بين الفعل والخطاب ولكن تبقى هناك حالة «تعايش» بين خطابات وممارسات متباينة بل ومتناقضة، مع التزام خطاب عام فضفاض هدفه ممارسة السياسة كغاية توصل إلى الهدف الأسمى وهو الخلافة وتطبيق الشريعة.

من هنا يصعب القول إن الإخوان المسلمين أو السلفيين وتنظيم الجماعة الإسلامية قد تحولوا فى اتجاه تبنى كامل لقيم الديمقراطية، ولكن ما حدث هو تبنى وسائلها وإجراءاتها بشكل كامل، والاستفادة من ديمقراطية الثورة لصالح الهدف الإستراتيجى المعروف، وإيمانهم بالديمقراطية هو كآلية سياسية أكثر منها كقيمة أو كمفهوم سياسى، دون أن يعنى ذلك رفضهم الكامل لكل قيمها.

بمعنى أقرب فإن السلفيين تحديدًا يتبنون خطابا قريبًا لليبرالية والحريات الديمقراطية، وما إن يمسكون بالسلطة فإنهم قد ينقلبون عليها، ولكن الإخوان أكثر براغماتية، وأكثر فهمًا للأمور حولهم، فحتى إن وصلوا للحكم فإنهم قد يمارسون قواعد اللعبة كما هى، ويستمرون فى تعايش مع الأمور إلى حين التغيير البطىء للمجتمع وفق قواعدهم وآلياتهم التى تعودوا عليها دائمًا من تغيير المجتمع من القاعدة والأسفل[1].

ما قد يؤخر مثل هذه الأمور هو حالة الانقسام السلفى التى ستكون خلال الأيام المقبلة، فوفق دراسة لنا، فإن أكثر من ١٤ حزبًا إسلاميًا ظهرت بعد الثورة، منهم أكثر من ٦ كيانات شيعية ومثلها صوفية، تريد اختطاف الثورة المصرية، وهذه الحالة ستكون

١ يمكن مراجعة الدراسة المنشورة على موقع مركز السكينة للحوار حول مستقبل الإخوان والحركة الإسلامية على هذا الرابط.

html.١١٢٠٤/http://www.assakina.com/center/parties

تناحرية شديدة، ومستقبليًا فإنه من المتوقع أن يتعرض السلفيون إلى هزات داخلية عميقة، حيث ستساعد بنية السلفيين غير المهيكلة تنظيميًا بشكل حزبى على وجود أكثر من تصور مختلف، وعلى مجموعة من التحديات أهمها الفصل بين الدعوى والسياسى، وهو التحدى الذى لا يمكن مواجهته بسهولة بسبب منطق الخلاف بين الجماعة الدينية ومنطق الحزب السياسى، حيث تتميز الحركات الإسلامية بصفة عامة والسلفية بصفة خاصة بالتزامها والأيديولوجى، بما يعنى الصدام بين السياسى والأيديولوجى.

لاشك أن السلفيين قد فاجأوا الجميع بعد هذا التحول الكبير والانتقال من مساحة الانسحاب من العمل السياسى إلى العودة إلى السياسة بعد ثورة ٢٥ يناير، وتحول التيارات السلفية بين ليلة وضحاها من النظر إلى مؤسسات الدولة على أنها مؤسسات لا يجوز المشاركة فيها إلى إنشاء أحزاب سياسية أصبحت المشاركة فى السلطة من صميم وظائفها.

وتحولهم من الاعتقاد أن عدم المشاركة فى العمل السياسى واجبة لأن النظم السياسية الحديثة ليست إسلامية فحسب بل لأنها تدفع إلى التنازل عن أشياء من صميم الدين وفق قول أبرز منظريهم ياسر برهامى الذى قال «إن موازين القوى العالمية والإقليمية والمحلية لا تسمح لنا بالمشاركة إلا بعد التنازل عن عقائد ومبادئ وقيم لا يمكن التنازل عنها، وبناء على هذه القاعدة عندما تتغير موازين تلك القوى فإنه من الممكن مشاركة السلفيين فى العمل السياسى».

ولو اطلعنا على جميع أدبيات السلفيين من ناحية العمل الحزبى لوجدنا أهمها ملخصًا فى رسالة معنونة بـ «أإله مع الله؟»[1] على اعتبار أن العمل الحزبى، الذى يؤدى للتنازع والخلاف ووجود حزب آخر غير حزب الله حرام.

١- رسالة أصدرتها الجماعة الإسلامية بمصر تحرم العمل الحزبى ودخول البرلمان، وكانت تعتمد عليها كل التيارات السلفية. وهى من المعالم الفكرية للجماعة.

ولم تخرج أدبيات جديدة تبيح العمل الحزبى وإنشاء أحزاب إسلامية بخلفية إسلامية، غير بعض الفتاوى التى خرجت من مشايخ السلفيين فى الأيام التى تلت الثورة المصرية، وأجازت إنشاء هذه الأحزاب، والعمل من خلالها، بخلاف أبو إسحق الحوينى الذى أصر على رأيه بأن العمل داخل الأحزاب هو مهلكة للدعاة إلى الله تعالى.

وفى سؤال حول حكم الانضمام إلى «الأحزاب الإسلامية ذات المرجعية الإسلامية» أجاب الشيخ ياسر برهامى فى موقع «صوت السلف» بأن الانضمام للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية؛ خاصة التى ينتمى القائمون عليها للمنهج السلفى بغرض السعى إلى إقامة الدين، وما يمكن مِن الواجبات الشرعية، والمحافظة على الهوية الإسلامية للأمة هو مِن التعاون على البر والتقوى، وإنما التحزب المذموم هو: الإعانة على الجاهلية وإقامة دعواها، وإنما نهى النبى ـصلى الله عليه وسلمـ عن التناصر والتعاضد على الباطل، والتقليد الأعمى المذموم فقال: ﴿مَا بَالُ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ؟!.. دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ﴾ (متفق عليه).

ورأى برهامى أن المجال السياسى أحد مجالات الدعوة إلى الإسلام إن لم يكن فى واقعنا الآن مِن أهمها وأخطرها على الإطلاق، فالعمل الإسلامى فى المجال السياسى غيظ الأعداء، وخطر داهم على مشروعاتهم العلمانية والليبرالية.

كما أن وجود «عمل سياسى ذو مرجعية سلفية»؛ هو سبب لتصحيح مسار باقى الاتجاهات والأحزاب الإسلامية التى تبادر إلى تقديم تنازلات للمنافقين، فحين يوجد ضغط سلفى قوى بانضمام عدد كبير من الناس للأحزاب ذات المرجعية السلفية ـ وقد تأسس بحمد الله حزب النور وظهر إلى النورـ سوف يتوقف سلم التنازلات.

وقال إننا رأينا أثر ذلك واضحًا فى قضية «مرجعية الشريعة».. كيف تراجع عن المطالبة بتعديل المادة الثانية أو إلغائها كل من كان ينادى بذلك من العلمانيين، بل حتى الكافرين المعلنين بكفرهم؟! بعد حملة المحافظة على هوية الأمة، وعدم

المساس بالمادة الثانية التى قامت بها الدعوة السلفية رغم الأصوات المعارضة حتى مِن الإسلاميين، بل حتى مِن بعض السلفيين؛ بزعم أنها لا توجد مطالبة للتعديل!

فمع وجود العمل السياسى المنظم ـ ولا يمكن ذلك إلا من خلال الأحزاب الرسمية ـ سيكون الضغط أكبر والتأثير ـ إن شاء الله ـ أقوى، ونحن مقبلون على معركة أكبر فى موضوع كتابة الدستور الجديد؛ فكيف يمكن أن نغيب عنه؟!

وردًا على المسألة القديمة فى تحريم الأحزاب بأن الدعاة إلى الله لن يكونوا حزبًا، ولن تتحول الدعوة إلى حزب قصدنا عدم ترك الدعاة لأمر الدعوة والتربية ـ الذى هو الأصل ـ والانشغال بالعمل السياسى، ولكن تتقدم إليه طائفة قادرة على توصيل الحق للناس فى هذا المجال فهو من باب تقسيم الأعمال، ولا يتصور أن يعرض جميع طلاب العلم والدعاة عن العمل السياسى؛ فيتصدر مَن لا يفهم ولا يحسن عرض المشروع الإسلامى فى الجانب السياسى، بل يكفى أن يتفرغ الدعاة الكبار للدعوة ويشارك فى الحزب باقى أفراد الدعوة ويقوموا بحسن توجيه السياسيين حتى لا يحصل الفصل المريب بين الدين والدعوة مِن جانب، والسياسة من جانب آخر.

فتقسيم العمل يؤدى إلى تكامله وتعاضده وقوته، وألا يضيع من الخير شىء يمكن تحقيقه، كما أن الحزب فى حاجة ماسة إلى اشتراكات أعضائه؛ لأنه كما علمت ليس له أى مصادر لتمويل مشروعاته إلا اشتراكات الأعضاء[1].

ولم يكن ذلك فقط ما قاله البرهامى لكنه قال إن «مفسدة ترشح المرأة للبرلمان أقل من مفسدة ترك المشهد لمن يريدون تغيير المادة الثانية من الدستور، وتغيير هوية الأمة»، وذلك خلال المؤتمر النسائى الأول لحزب النور فى الإسكندرية، حول الموقف الشرعى من دخول المرأة البرلمان.

---

١ موقع صوت السلف

HTTP://WWW.SALAFVOICE.COM/ARTICLE.PHP?A=5455

واعتبر السلفيون أن المجال السياسى أحد مجالات الدعوة إلى الإسلام إن لم يكن فى واقعنا الآن مِن أهمها وأخطرها على الإطلاق، فالعمل الإسلامى فى المجال السياسى غيظ الأعداء، وخطر داهم على مشروعاتهم «العلمانية» و«الليبرالية»، ووجود «عمل سياسى ذو مرجعية سلفية»؛ هو سبب لتصحيح مسار باقى الاتجاهات والأحزاب الإسلامية التى تبادر إلى تقديم تنازلات للمنافقين، فحين يوجد ضغط سلفى قوى بانضمام عدد كبير من الناس للأحزاب ذات المرجعية السلفية ـ وقد تأسس بحمد الله «حزب النور» وظهر إلى النور ـ سوف يتوقف سلم التنازلات.

وفى بيان للدعوة السلفية على موقع «صوت السلف»، «حين قلنا إن الدعاة إلى الله لن يكونوا حزبًا، ولن تتحول الدعوة إلى حزب قصدنا: عدم ترك الدعاة لأمر الدعوة والتربية ـ الذى هو الأصل ـ والانشغال بالعمل السياسى، ولكن تتقدم إليه طائفة قادرة على توصيل الحق للناس فى هذا المجال فهو مِن باب تقسيم الأعمال، ولا يتصور أن يُعرض جميع طلاب العلم والدعاة عن العمل السياسى؛ فيتصدر مَن لا يفهم ولا يحسن عرض المشروع الإسلامى فى الجانب السياسى، بل يكفى أن يتفرغ الدعاة الكبار للدعوة ويشارك فى الحزب باقى أفراد الدعوة، ويقوموا بحسن توجيه السياسيين حتى لا يحصل الفصل المريب بين الدين والدعوة مِن جانب، والسياسة من جانب آخر»[1].

وقد اتضح من خلال متابعتنا أن الأحزاب الإسلامية بما فيها السلفيون لم تتلاق، وتجلس معًا بعد الثورة، ولم يكن لديها رغبة قويا فى العمل المشترك، ولم يتطلع مؤسسوها بالفعل أن يؤسسوا حزبا واحدا يضمهم جميعًا، وانتهوا إلى وضع ينذر بالسوء، حيث قامت كل مجموعة بجمع توكيلات لتأسيس أحزاب مختلفة ببرامج تكاد تكون متشابهة تمامًا إلى حد التطابق حتى فى المرجعيات، رغم أن تجميع طاقات وقدرات تلك الأحزاب والتكتلات سيؤدى إلى تثبيت أقدامها فى الواقع السياسى

١ المصدر السابق

HTTP://WWW.SALAFVOICE.COM/ARTICLE.PHP?A=5510

المصرى الجديد، وسيكون شكلًا عمليًا مما يتحدث عنه الإسلاميون بضرورة الاعتصام، وتحقيق مبدأ أن الوحدة كفرض لا يجوز معها التشرذم، ما لم يكن هناك مبرر أو ضرورة ملحة، وبناء على ما سبق فقد نجحت محاولات للسلفيين فى عمل أحزاب إسلامية وتعثرت أخرى وفشلت الغالبية فى أن تكون أحزابًا ذات مشروعية قانونية، وكانت أولى التجارب الناجحة هى: حزب النور، وهو أول حزب سياسى فى تاريخ الجماعات السلفية فى مصر، وقد أعلن عنه فى ١٢ حزيران/ يونيو، وأصبح من المحاولات الحزبية الإسلامية الناجحة بعد أن أعلن يوم ١٣ ـ ٦ـ ٢٠١١م البدء فى ممارسة حقه فى النشاط السياسى بعد حصوله على الموافقة من لجنة الأحزاب على تأسيس الحزب، والذى تقدم بأوراقه فى ٢٤ ـ ٥ ـ ٢٠١١م.

كانت بدايات حزب «النور» بعد سقوط مبارك بيوم واحد، فى محافظة مطروح، التى شهدت مؤتمر الجبهة السلفية بالمنصورة، الجمعة ١٨ فبراير، حيث دعا الشيخ محمد حسان لتغيير فكرة السلفيين بالتفرغ للدعوة، وعدم مقاطعة المظاهرات والانتخابات، وإلى دعوة السلفيين للتفكير الجدى بدخول معترك السياسة فى مصر، وطالب حسان الشيوخ بإعادة النظر فى كثير من المُسلمات مثل مسألة الترشح لمجلسى الشعب والشورى وللرئاسة وللحكومة وللنظام، وبرر ذلك بإخراج الشباب من البلبلة التى عاشوها الأيام الماضية كلها.

وفى ٢٤ مايو ٢٠١١م قدم «حزب النور» أوراق تأسيسه للجنة شؤون الأحزاب، وأعلن عماد عبدالغفور ـ وكيل المؤسسين ـ أن حزبه يدعو إلى إقامة دولة عصرية على الأسس الحديثة، التى تحترم حقوق التعايش السلمى بين أبناء الوطن جميعًا، وأن تكون مكونات العملية السياسية جميعها منضبطة بضوابط الشريعة الإسلامية، فتحقيق الديمقراطية إنما يكون فى إطار الشريعة الإسلامية، وكذلك يدعو إلى إطلاق الحريات، والمحافظة على الحقوق الأساسية والحريات العامة فى إطار من الشريعة الإسلامية.

ونشرت الأهرام فى ٢٥ يونيو ٢٠١١ أنه فى الاحتفال بتدشين الحزب أكد الوكلاء المؤسسين للحزب أن «حزب النور» سيسعى أن يكون أكبر حزب سياسى فى مصر

لما يمتلكه من قوة كبيرة على أرض الواقع إضافة إلى الأعضاء الذين يبلغون عشرات الآلاف[1].

وكان حزب الفضيلة هو ثانى الأحزاب السلفية التى أعلن عنها، ونجح المؤسسون فى جمع أكثر من ٥٠٠٠ توقيع لإشهار الحزب، وكانت قصة «الفضيلة» وبدايته عندما بدأ بعض النشطاء الإسلاميين الإعلان عن الحزب عن طريق حملة إعلانية عبر «فيس بوك» ومن خلال روابط تحمل اسم الحزب، كما أعلنوا عن إنشاء مقر له فى مدينة نصر، ويعقد فيه اجتماعات يومية لإعداد الخريطة السياسية للحزب، فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى والرئاسة.

وثالث الأحزاب هو حزب الأصالة بدعم من أبرز الدعاة السلفيين، بعد خلافات عاصفة داخل حزب الفضيلة، والأصالة حزب سياسى بمرجعية إسلامية، ومن أهم أهدافه إعادة دور مصر إلى الريادة كما كانت فى الماضى سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، والعمل على ممارسة الديمقراطية فى إطار الشريعة الإسلامية وتفعيل مبدأ الشورى، وتفعيل المادة الثانية من الدستور ورفع شأن اللغة العربية والهوية الإسلامية، وإعادة مصر إلى القومية العربية والإسلامية.

أما الحزب الرابع فكان حزب الإصلاح، ومؤسس هذا الحزب هو الأستاذ هشام مصطفى عبد العزيز وهو مفكر ومدير مركز المستشار للدراسات الإنسانية والإدارية والذى منه يصدر كتبه ومؤلفاته، والمشرف العام على الموقع كذلك.

سنرى أن المعالم الفكرية للأحزاب السلفية قائمة على أساس التمييز بين المصادر الإسلامية التى تتمثل فى القرآن الكريم والسنة النبوية وبين الاجتهادات الفكرية على مر العصور، وقد تضمنت أهداف هذه المعالم فى صيغتها الأولية، مجموعة من المبادئ العامة لا تختلف فى مضمونها بينهم جميعًا، وهى ترتبط بشكل عام بأولوية الحفاظ على

١ المصرى اليوم ـ حمدى دبش

HTTP://WWW.ALMASRYALYOUM.COM/NODE/468178

الهوية الإسلامية والعربية لمصر، ومرجعية الشريعة واعتبارها الملاذ لحل المشكلات الاقتصادية، والتصدى لكل محاولات التغريب والعلمنة.

ويمكن أن نقول أن الأحزاب السلفية الإسلامية اتفقت على مجموعة من المعالم الفكرية والمبادئ فى برامجها وهى:

١ـ الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية لمصر ومواجهة كل محاولات الانتقاض عليها أو الانتقاص منها.

٢ـ رفض كل محاولات التغريب والتصدى للفساد والانحراف والتحلل الأخلاقى والقيمى.

٣ـ العمل على تحقيق الإصلاح السياسى والدستورى والقانونى الذى يؤسس لنظام سياسى إسلامى.

٤ـ نشر مفاهيم وقيم الإسلام السياسية ومواجهة حملات التشويه التى تتعرض لها النظريات السياسية الإسلام.

٥ـ ترسيخ القيم الإسلامية فى المجتمع ومحاربة الظلم والفساد بكافة أشكاله ودعم دور الأسرة.

ففيما يخص حزب النور فقد رأى على عبد العال فى دلالة الشريعة داخل الأحزاب السلفية أن برنامج الحزب ينص على الالتزام بالمادة الثانية من الدستور المصرى، التى تنص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع، واعتبارها (المادة الثانية) «مرجعية عليا للنظام السياسى للدولة»، وأيضًا «نظامًا عامًا وإطارًا ضابطًا لجميع الاجتهادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والقانونية».

وفى نفس المنوال سنجد حزب الأصالة يقدم برنامجه ولكنه يكتفى بالحديث فى عموميات تدلل على التزامه أحكام الشريعة فى كل الأمور والشؤون، فينص برنامج الأصالة على أن «النبع الرئيسى للقيم المصرية الأصيلة هو تعاليم الدين الإسلامى»، ولذلك يقدم الحزب نفسه بوصفه «حزب سياسى ذو مرجعيةٌ إسلاميةٌ فى إطار

الدستور»، ويضيف أيضًا نحن نرى أن كل القيم الكريمة التى نريدُها أن تكون متأصلة فى الشعب المصرى مثل الصدق والأمانة والتسامح إنما هى «مستقاة من الشريعة».

ولكن حزب الفضيلة يقدم ما يمكن أن يدلل على أن للحزب رؤية يراها فى أحكام الجنايات الموجودة فى الشريعة ينبغى النظر إليها قبل الإسراع إلى تنفيذ الأحكام على الناس وهى تلك المتمثلة فى دور الدولة وما يمكن أن تتخذه من تدابير لحماية مواطنيها من الانحراف واللجوء إلى طرق الحرام.

ثم يقدم رؤيته الاقتصادية التى ترى ضرورة «إلغاء الربا» لأنه ناتج عن استغلال حاجات الإنسان الضرورية اللازمة لإقامة حياته الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن وملبس وتعليم وغيرها. ثم يؤكد على موردين أساسين من الموارد المالية للدولة وهما الضرائب والزكاة. وفى شأن الزكاة يطالب حزب الفضيلة بـ«وضع التشريعات والنظم التى تجعلها فى موضع التنفيذ وتحصيلها من الملتزمين بها شرعا»، ومن ذلك تشكيل هيئة مستقلة لها تسمى مصلحة الزكاة والصدقات تتمتع باستقلالية فى النظام الإدارى والمالى كمؤسسة من مؤسسات الدولة تخضع لرقابتها وإشرافها.

وبنفس الطريقة الاقتصادية يقدم حزب «الإصلاح» رؤيته القائمة على إلغاء جميع المعاملات الربوية فى الدولة أخذًا وعطاءً، وأن تعمل البنوك وفق نظرية اقتصادية إسلامية شاملة، كما يوجب التزام الزكاة؛ التى تستهدف تحرير الإنسان من عبودية الحاجة.

وبينما تجاوز «النور» الجدل حول الدور السياسى للمرأة إلى نفس ما يراه السلفيون من ربط استمرار المشاركة السياسية للمرأة بالتزام آداب الشريعة الإسلامية، فذهب إلى الإيمان بأن الله تعالى قد كرم المرأة، وأن الإسلام وشريعته قد بينت أن لها من الحقوق ما يجعلها على قدم المساواة مع الرجل ورأى ضرورة إعادة النظر فى مجمل الأوضاع المتعلقة بالمرأة والأسرة «بحيث تكون متسقة مع شريعة المجتمع، ومع هدى القرآن والسنة»، ويطالب الحزب بإطلاق حملات تثقيف إعلاميَّة واجتماعيَّة ودينيَّة، تعمل على تصحيح الصورة الذهنية السلبيَّة للمرأة، والتحذير من ظلمها والافتئات

على حقوقها، على أن تستند تلك الحملات إلى «المبادئ والقيم الأخلاقيَّة النابعة من التَّعاليم الإسلامية».

وفى شأن الموقف من غير المسلمين فى المجتمع المصرى يرى الإصلاح والفضيلة والأصالة والنور معًا الإقرار بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ما «يتضمن تأمين الحرية الدينية للأقباط، وإثبات حقهم فى الاحتكام إلى ديانتهم فى أمور الأحوال الشخصية الخاصة بهم»، أما غير ذلك من أمور الحياة بكل أنواعها، والنظام العام والآداب «فقانون الدولة يسرى على المواطنين كلهم، ولا يصح لأحد أن يخرج عنه.

ويؤكدون على دور المؤسسة الدينية الرسمية «الأزهر» فى التوجيه والإرشاد لما للأزهر من تأثير كبير، فينص برنامج «النور» على كون الأزهر ركن أساسى وعامل مهم فى «تشكيل الفكر والوعى العام للأمة».

وفيما يخص الخطاب السياسى للأحزاب السلفية فسنرى أن مجموعها رفض فكرة الإقصاء والاستبعاد فيما رأت تلك الأحزاب أنه من الأولوية تشكيل تحالف للأحزاب الإسلامية لدخول الانتخابات ثم التعاون مع كل الأحزاب الأخرى، ويمكن أن يفسر ذلك فى ظل عدم وضوح قواعد المنافسة، فيما يخص الجماعات الليبرالية واليسارية كافة وشخصيات عامة.

الأهم أن الأحزاب السلفية تخطت مرحلة المدارس العلمية الشرعية أو العلمية الحركية إلى مرحلة «شرعنة الوجود» وهى مرحلة مهمة وفاصلة فى تاريخ السلفيين، حيث تمثل حالة التأرجح تجاه العمل السياسى وهو أحد أهم الإشكاليات لدى السلفيين السنوات الماضية، وهذا يعتبر نقلة موضوعية وتاريخية للحركة السلفية من مجال الجماعات التى يديرها بعض رموز السلفية إلى ترتيبات حزبية تحاول أن تجمع أحزاب بعض هذه الجماعات معا لمواجهة منافسات ذات طبيعة دعوية وأيدلوجية وسياسية تحدث فى مصر الآن عقب الانتفاضة الثورية فى ٢٥ يناير[1].

١- على عبد العال: دلالة «الشريعة» فى برامج الأحزاب السلفية المصرية

كما أن الحركة السلفية تحاول أن تستفيد من السيولة القائمة فى محاولة استثمار ذلك فى الصعيد السياسى، وترويض بعض التشدد والمغالاة فى الخطاب، ومن هنا فإن إنشاء أحزاب سياسية أحد أساليب الدفاع عن الحركة السلفية وعن حضورها وعن تمددها داخل البرلمان القادم وداخل الحياة السياسية.

التيار الثالث وتيارات أخرى

نشأ ما يسمى بـ «التيار الثالث» وهو الذى تتآلف تحت مظلته أربع حركات فرعية، هى: الجبهة السلفية، وحركة طلاب الشريعة، وتيار الإسلام الجديد، وحركة أحفاد صلاح الدين السلفية، فيما تتوحد هذه الحركات بينها على ما تصفه، بالتصدى لبرجماتية الإخوان والسلفيين.

ويجرى «التيار الثالث» اتصالات مكثفة مع عدد من الحركات الإسلامية، منها: أهل السنة والجماعة (قطبيون)، ومع عدد من كبار العلماء المرموقين والقادرين على التأثير فى الوجدان الشعبى، حتى تمتد أفكارهم وتخرج من حدود الإسكندرية إلى كل محافظات مصر.

كما نشأ «الإسلاميون الثوريون»، (حركة أغلب أفرادها من التنظيمات الجهادية القديمة «الوعد ـ العريش ـ تنظيم الغردقة)[1]، ونشأت حركة «حازمون» التى تنتمى إلى المرشح السابق حازم صلاح أبو إسماعيل، وكل ذلك فى الأشهر الماضية التى سبقها مجموعة من الكيانات الجديدة، أولها «الهيئة الشرعية لحماية الحقوق والحريات»، التى حددت أهدافها فى إيجاد مرجعية شرعية والعمل على وحدة الصف، و«الجبهة السلفية» وهى رابطة تضم عدة رموز إسلامية وسلفية مستقلة، كما تشكل «ائتلاف شباب مصر الإسلامى»، ثم تشكل «ائتلاف دعم المسلمين الجدد» الذى اهتم بالقضايا الطائفية بشكل خاص، وقبلهم نشأ «سلفيو كوستا» وهم مجموعة من الشباب السلفيين

١ السلفيون الثوريون، مقال لماهر فرغلى، إيلاف

html.728506/4/http://www.elaph.com/Web/opinion/2012

الذين ظهروا فى إبريل عام ٢٠١٢ عقب الاستفتاء على التعددية الدستورية، وأعلنوا أن أهم أهدافهم هو التقريب بين التيارات بشكل عصرى.

ولو لاحظنا سنجد أن الكيانات الجديدة قد تميزت فى نشأتها بغياب المرجعيات القديمة لها، بالإضافة لعدم اعتمادها على المسجد فى الانتشار، كما أنها قامت دون تخطيط مسبق، وهذا كله يؤكد أننا من الممكن أن نتوقع رؤية كيانات مشابهة فى الأيام المقبلة.

التيارات الجديدة خرجت عن سياق القديمة، كالدعوة السلفية، والجماعة الإسلامية، وجماعة الإخوان المسلمين، ففى الوقت الذى كانت فيه التيارات القديمة تؤيد المجلس العسكرى، كما فى أحداث مجلس الوزراء، ومحمد محمود، أعلنت الجديدة تأييدها للثوار وشاركت فى التظاهرات فى كافة الميادين، من أجل تطبيق الشريعة، واستكمال مطالب الثورة، حسب تعبير أفرادها.

ما سبق يعتبر نقلة موضوعية وتاريخية للحركة السلفية، وتحولها من مجال الجماعات التى يديرها بعض رموز السلفية إلى ترتيبات حزبية ذات طبيعة دعوية وأيدلوجية وسياسية، تتغير كل فترة مع حالة السيولة القائمة على الصعيد السياسى، بما يرجح من مآلات جديدة، ومولد كيانات أخرى.

المآلات فى ظل المستقبل

مستقبليًا فإنه من المتوقع أن يتعرض السلفيون إلى هزات داخلية عميقة، تؤدى إلى مزيد من التصرفات الفردية الكثيرة من أتباعها، وإلى مزيد من الائتلافات والانقسامات التى ستنتج، لعدة أسباب أولها التشدد فى أيدلوجية تحريم الممارسات السياسية، أو أيدلوجية الإباحة والممارسة، فى مقابل المتطلبات الجديدة المتوالية التى ستصطدم بسطوة الصيغ الأيديولوجية القديمة لمشايخ السلفيين، مما يؤدى لوجود اتجاهات متعددة.

كما أن الثورة وما أنتجته من وجود تصورات متعددة جعلت السلفيين ألا يكونوا الممثل الحصرى الوحيد للحالة الإسلامية والسياسية هم والإخوان، كما كان الوضع سابقا، والذى كان يعطيهم قوة استثنائية، ستؤدى إلى حالة من الاستقطاب، بعد تجاوز الحضور السلفى الركيزة الدعوية إلى مستويات سياسية تلاصق الواقع المجتمعى، والسياسى المصرى، بما يؤدى إلى صراع يمكن أن يكون داخل الأحزاب السلفية ذاتها.

فيما سنلاحظ أن هناك تحولات فى الخطاب السلفى، من الأخلاقى إلى السياسى والعكس، وستساعد بنيتهم غير المهيكلة تنظيميًا بشكل حزبى على وجود أكثر من تصور مختلف، وعلى مجموعة من التحديات أهمها الفصل بين الدعوى والسياسى، وهو التحدى الذى لا يمكن مواجهته بسهولة بسبب منطق الخلاف بين الجماعة الدينية التى تريد الدولة الإسلامية، ومنطق الحزب السياسى، حيث تتميز الحركات الإسلامية بصفة عامة والسلفية بصفة خاصة بالتزامها والأيديولوجى، بما يعنى الصدام بين السياسى والأيديولوجى.

ومستقبليًا أيضًا فإن ملفات داخلية كثيرة سوف تكون محل نقاش وجدل كبيرين بعد الانتقال إلى العمل السياسى الذى فرض هيكلة جديدة، وعلاقات بين المستويات السلفية المختلفة، وفرض تحديات لتطوير الخطاب الفكرى والأيديولوجى، حيث سيعكس ذلك عدم توافق الرؤية بين الجناح الذى قرر ممارسة سلفية سياسية، وبين مشايخ السلفيين الكبار فى الحركة، وهو الأمر المرجح، فالجناح الأول يبدو الأكثر تطورًا مع الأيام، والآخر لم ينزل إلى الملعب السياسى ومن ثم سيظل أكثر انغلاقًا وتحفظًا على تقديم تنازلات، سواء فى خطاب الحركة، أو فى موقعها الحركى داخل النظام السياسى الجديد.

ولن يكون مقبولًا على سبيل المثال أن يظل السلفيون غير مؤطرين تنظيميًا، أو متخندقين فى أطروحات دينية وفكرية دون الانفتاح على التيارات والرؤى والأفكار الأكثر تقدمية واعتدالا، لكنهم سيكونون مطالبون بأن يضبطون خطاباتهم وتفاعلاتها الداخلية مع الواقع الجديد الذى فرضته الثورات العربية، وأن يقوموا بتطبيق وتنفيذ

ما أعلنوا عنه فى حملاتهم الانتخابية، وإلا فإنهم سيفقدون أنفسهم، ويسيرون خلف المجتمع وليس فى مقدمته.

ما سبق سيؤدى إلى عودة للوراء، وانزواء لعدد غير قليل من السلفيين الممارسين لتلك العملية، بل وانفصال لجموع أخرى، فيما يستمر الظهور التدريجى لتشكيلات سلفية جديدة، قد تشبه إلى حد كبير تلك التشكيلات التى ظهرت إبان الثورة المصرية على نظام مبارك مثل سلفيى كوستا، والجبهة السلفية، والجبهة الشرعية، بل ولعل هذا ما سيفرز انقسامات متعددة بعد ذلك، لنتأكد أننا فى اتجاه إلى تحولات واسعة ليس فى التوجه الفكرى والأداء السياسى فقط بل البناء التنظيمى للتيار السلفى عمومًا.